

المقطع الأول: الفائدة من دراسة القانون المقارن هناك العديد من الأسباب لدراسة القانون المقارن حيث يعد هذا الفرع مادة ناقلة على أي حال طعم البلدان الأجنبية القريبة أو البعيدة حيث يدعو القانون المقارن إلى السفر فمن هناك يأتي الكثير من الألهام، لفترة طويلة كان القانون المقارن يعمل على تحسين القانون النافذ فمنذ نصف قرن تم استخدامه أيضًا لمواهمة وتوحيد القانون خاصة في أوروبا التي تم بناؤها منذ عام 1945 منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. أخيراً القانون يمارس المقارن في ظروف معينة وظيفة خلاقة ووظيفة بناء حًّا للقانون. المطلب الأول: القانون المقارن وتحسين القانون إن الاسم الأول الممنوح لعلم القانون المقارن في الأزمنة المعاصرة هو التشريع المقارن. ولقد كان اعتماد التقنيات الخمسة من عام 1804 إلى عام 1811 الذي تم تأسيسه في ظل حكم نابليون بونابرت القنصل الأول ثم الإمبراطور أجمل تجسيد لهذه المكانة التي يحتلها القانون. 1 وفي ذلك الوقت يسمى القانون المقارن بشكل طبيعي "التشريع المقارن". حيث تم تشكيل القانون المقارن بغرض تحسين القانون الوطني، 55 p القانون الأول: تحسين الفرع إن دراسة القانون بالمعنى العام للقانون، في جميع الأوقات كما يتضمن خلال تاريخ القانون المقارن اختيار هذا النهج أو لا كهدف من أعماله تحسين القانون الحالي. 2 أو البعيدة التي أثبتت قيمتها والتي تم تطبيقها بنجاح في بعض الدول فهي دافع قوي في سن القانون، "الكذب الذي يأتي من بعيد" ويقول المثل الفرنسي الذي تناوله دين كاربنبيه كعنوان لمقال قانون مكرس لـ "أسطورة المشرع الأجنبي". الفرع الثاني: بعض مجالات الاستعانة بالقانون الأجنبي من الراجح أن تستفيد جميع مجالات القانون من نهج القانون المقارن لتحسين سنهن سنهن على بعض الأمثلة المستمدة من القانون العام، أولاً: القانون العام في القانون العام القانون الدستوري والقانون الإجرائي الاجراءات المدنية والجنائية على السواء تخصصان كثيران في مجال الدراسات المقارنة للقانون. ثانياً: القانون الخاص في مجال القانون الخاص قانون الأعمال هو موضوع مستوحي من القانون الأجنبي، بينما كان الاقتصاد الفرنسي في طريقه إلى تحقيق انطلاقة اقتصادية التفت إلى إنجلترا التي كانت الدولة الصناعية الأكثر تقدماً في ذلك الوقت. 1866 وفي مجال المنافسة وبورصة الأوراق المالية كان القانون الفرنسي قد استوحي من النموذج الأمريكي قانون مكافحة الاحتكار وقانون مراقبة معاملات البورصة. استقبال القانون الثالث: الفرع يمكن تعريف ظاهرة تلقي القانون على أنها استقبال عن طريق القانون للأفكار والقواعد والمؤسسات التي لم تكن معروفة حتى الآن والقادمة من قانون أجنبي. يتم تقديم المثال الكلاسيكي لتلقي القانون من خلال استقبال القانون الروماني في ألمانيا في نهاية العصور الوسطى، إذ تم توضيح وشرح القانون الروماني وإثرائه من قبل علماء القانون الألماني في القرن التاسع عشر بزعامة سافيجي زعيم المدرسة التاريخية للقانون الألماني. المطلب الثاني: القانون المقارن وتنسيق القانون يمكن أن يساعد القانون المقارن أيضًا على تلبية الحاجة إلى تنسيق القانون، الفرع الأول: الحاجة إلى تنسيق وتوحيد القانون كان تشكيل القوانين الوطنية في أوروبا ظاهرة متعددة، وخلال القرن التاسع عشر نشأ كل من القانون الإيطالي والقانون الألماني في وقت واحد لتشكيل الدولتين. ويرجع تطور القانون المقارن إلى حد كبير إلى تأمين القانون واستيعابه من قبل مصادر القانون الوطنية، ولقد كان إلى حد كبير نتاج رد فعل ضد تأمين القانون لأنه في الوقت نفسه تطورت العلاقات الدولية الإنسانية والاقتصادية والقانونية. كما كانت الثورة الصناعية أيضًا ثورة في النقل والتجارة ومررت عولمة الاقتصاد في القرن التاسع عشر وتطورت العلاقات الدولية الخاصة، وبالتالي فان المشاكل القانونية الصعبة جعلت من المستحسن مواهمة القانون وتقريب القانون وحتى توحيد القانون. "الفرع الثاني: وسائل تنسيق القانون يتطلب تطوير العلاقات الدولية الخاصة كحد أدنى تنسيق الأنظمة القانونية حيث تضع كل دولة القواعد المتعلقة باختصاص محاكمها والمحاكم الأجنبية عندما يتعلق النزاع بعلاقة قانونية تحتوي على عنصر الجنسية الأجنبية أي عنصر أجنبي. وتشكل هذه القواعد قانون تنازع الاختصاص وبالمثل تضع كل دولة القواعد التي تحكم اختيار القانون، والتي سيتم تطبيقها لتسوية النزاع حيث تشكل هذه القواعد قانون تنازع القوانين، كان توحيد قواعد تنازع السلطات القضائية وتعارض القوانين أمراً هاماً للغاية. إن توحيد القانون هو موضوع ثابت للقانون المقارن في وقت من الأوقات خلال نهاية القرن التاسع عشر وببداية القرن العشرين، وخاصة بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للقانون المقارن في باريس في عام 1900 كان توحيد القانون هو الهدف الرئيسي والمحدد للقانون المقارن. 6 إن توحيد قوانين الدول ينشأ أحياناً عن اتفاقيات دولية وفي وقت مبكر من القرن التاسع عشر تم إبرام معاهدات بين الدول لتوحيد القانون حول موضوع معين. وبعد قانون العلامات التجارية وقانون البراءات مثلاً واضحاً حيث كانت الحاجة إلى التوحيد ملحة، وتدبر نفس العلامات التجارية في جميع أنحاء العالم كانت نشطة بشكل خاص في مطالبة الدول بتوحيد هذين القانونين. الفرع الأول: تشكيل القوانين الوطنية يقدم تشكيل القانون الفرنسي في القرن السادس عشر والقانون الألماني في القرن التاسع عشر أمثلة على القوة الإبداعية للقانون المقارن. وفي القرن السادس عشر كان

جوهر القانون الفرنسي القانوني من خلال تجميع أهم الأعراف كما سرى لاحقاً. هنا ظهر قانون الجماعة الاقتصادية الأوروبية ثم قانون الاتحاد الأوروبي عندما تم تشكيله بعد التوقيع على معايدة ماستريخت في عام 1992 أدت رغبة العديد من الحكومات في إلزام تقدم في التكامل الأوروبي إلى جهود لتوحيد القانون العام وقبل كل شيء القانون الخاص. وعلى فالقانون المقارن يعد موضوعاً ضرورياً لأي ثقافة قانونية وهو عنصر أساسي لتكوين رجال القانون لأنه أول وأول وقبل كل شيء يسم بدراسة القوانين الأجنبية. المطلب الأول: القانون المقارن ومقدمة القوانين الأجنبية إن القانون المقارن له هدفين: مقارنة القوانين ودراسة القوانين الأجنبية، الفرع الثاني: التفاصيم الدولي يمكن أن يلعب القانون المقارن أيضاً دوراً إيجابياً في الحد من التوترات الدولية فكرة أن القانون المقارن هو عامل للسلام كانت شعبية خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. المطلب الثاني: المنافسة بين القوانين ان المنافسة بين النظم القانونية ومواجهة القوانين هي ظاهرة قديمة تعرف تجدداً وتنمية فكرة تكامل القوانين واستقبال القوانين الأجنبية مع ظواهر المنافسة، بين كل من القانون الشامل والقانون الروماني، في بريطانيا كما يقول البريطانيون يتخذ المدعى العام قراراته في مسائل الملاحقات العامة بشكل مستقل لصالح العام دون تأثير أي حزب، هناك جدل تقليدي ثالث يتعلق بالجدل السابق فيما يتعلق بالحرفيات الأساسية هل ظهرت الحرفيات العامة في إنجلترا مع المادة 39 من carta Magna لعام 1215، وهل كانت مضمونة بحزم وبالتالي من خلال عريضة الحقوق لعام 1628 ووثيقة الحقوق لعام 1689؟ الفرع الثاني: المنافسة بين القوانين الرومانية يمكن ملاحظة ظاهرة المنافسة داخل أوروبا التي تنتهي جميعها إلى الأسرة الرومانية بين القوانين الوطنية على سبيل المثال في قانون الالتزامات على جانبي نهر الراين القانون الفرنسي والقانون الألماني للالتزامات، وكان للقانون المدني لعام 1804 مصدر استثنائي فقد تم تصديره كلياً أو جزئياً إلى العديد من البلدان.